TD/B/46/9
TD/B/WP/123

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعـــة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

الأمم المتحدة

Distr
GENERAL

TD/B/46/9
TD/B/WP/123

13 March 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعـــة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٤
الأول-	مقرر اعتمدته الفرقة العاملة في دورتها الرابعة والثلاثين.....	٥
الثاني-	استعراض أنشطة للأونكتاد في مجال التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها (البند ٣ من جدول الأعمال)	٦
	تقييم برامج التعاون التقني (البند ٤ من جدول الأعمال).....	٦
الثالث-	المسائل التنظيمية	١١

المرفقان

الأول-	جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للفرقة العاملة.....	١٣
الثاني-	الحضور	١٤

مقدمة

عقدت الدورة الرابعة والثلاثون للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وعقدت الفرقة العاملة أثناء الدورة جلستين عامتين هما الجلستان ١٣٢ و١٣٣. وكانت جميع الجلسات الأخرى غير رسمية وسرية.

الفصل الأول

تقييم برامج التعاون التقني

مقرر اعتمدته الفرقة العاملة في دورتها الرابعة والثلاثين

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

قانون المنافسة وسياستها

١- ترحب بتقييم برنامج أنشطة التعاون التقني المتعلقة بقانون المنافسة وسياستها (TD/B/WP/119)، وتثني على نوعية العمل الذي اضطلع به الخبير الاستشاري والأمانة لإعداد التقرير، وتتفق مع التوصيات الواردة فيه، وتطلب إلى الأمانة أن تنفذ هذه التوصيات، واضعة في الاعتبار التعليقات المبداة من جانب أعضاء الفرقة العاملة، وخاصة فيما يتعلق بالفقرة ٨٩ من التقييم؛

٢- تدعو الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم تقرير في الدورة الخريفية للفرقة العاملة في عام ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ التوصيات الناشئة عن تقرير التقييم وتحثه على تعزيز عمليات التقييم التي يضطلع بها الأونكتاد؛

متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية

٣- ترحب باستراتيجية برنامج النقاط التجارية كما ترد في الوثيقة TD/B/WP/120 وAdd.1، وتثني على نوعية الوثائق التي أعدتها الأمانة، وتقترح أن يُستخدم في أماكن أخرى عند إعداد وثائق الأونكتاد ذات الصلة عرض مماثل يرتكز على الإطار المنطقي، وتعتبر برنامج النقاط التجارية ذا أهمية كبيرة، وتطلب إلى الأمانة أن تنفذ هذه الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية، واضعة في الاعتبار التعليقات المبداة من جانب الفرقة العاملة؛

٤- تدعو الأمانة إلى بحث الخيارات المتعلقة بإقامة منظمة مناسبة لا تستهدف الربح، بما في ذلك اتحاد دولي للنقاط التجارية، بغية إدارة نظام فرص التجارة الالكترونية، على أن تُؤخذ في الحسبان آراء النقاط التجارية على نطاق العالم بشأن هذه القضية، وتطلب إلى الأمانة أن تقدم هذه الخيارات إلى الفرقة العاملة من أجل البت فيها في دورتها الخريفية التي ستُعقد في عام ٢٠٠٠؛

٥- تدعو الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم تقرير إلى الدورة الخريفية للفرقة العاملة في عام ٢٠٠٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك بشأن الأعمال التي اضُطلع بها والتي سيجري الاضطلاع

بها، وكذلك بشأن أنشطة التدريب فيما يتعلق بالنقاط التجارية في مجال الخدمات الأساسية وبشأن الجوانب الماليـــة للاستراتيجية؛

٦- توافق على أن يجري سنوياً استعراض تنفيذ الاستراتيجية داخل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد؛

التقييم مستقبلاً

٧- تقرر أن يجري في دورة الفرقة العاملة في عام ٢٠٠٠ التي تتناول التعاون التقني النظر في إجراء تقييم متعمق لبرنامج تطوير عملية تنظيم المشاريع ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم EMPRETEC.

الفصل الثاني

استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تقييم برامج التعاون التقني

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- للنظر في هذين البندين، عرضت على الفرقة العاملة الوثائق التالية:

"استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني" (TD/B/WP/117 - TD/B/46/3)؛

"استعراض الأنشطة التي جرى الاضطلاع فيها في ١٩٩٨" (TD/B/WP.117/Add.1 - TD/B/46/3/Add.1)؛

"جداول إحصائية" (TD/B/WP/117/Add.2 - TD/B/46/3/Add.2)؛

"تقييم برنامج أنشطة التعاون التقني المتعلقة بقانون المنافسة وسياستها" (TD/B/WP/119 وAdd.1)؛

"متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية: استراتيجية برنامج النقاط التجارية" (TD/B/WP/120 وAdd.1)؛

"الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة لتنفيذ الولايات المختلفة التي عهد بها إليها من أجل برنامج النقاط التجارية منذ إنشائه" (TD/B/WP/121)؛

"تدابير متابعة تنفيذ التوصيات في تقييم وتنفيذ الاستنتاجات الموافق عليها في الدورة الثالثة والثلاثين للفرقة العاملة" (TD/B/WP/122).

٢- أكد **نائب الأمين العام للأونكتاد**، في تقديمه البند ٣ من جدول الأعمال، على أهمية أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وشدد على أن استعراض هذا العام يكتسي أهمية خاصة، حيث أنه هو الاستعراض الأخير قبل الأونكتاد العاشر. وفي هذا السياق دعا أعضاء الفرقة العاملة إلى أن يأخذوا في الاعتبار، في مداولاتهم، تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى المؤتمر (TD/380)، وبوجه خاص مناقشته للتعاون التقني. وأعرب عن تقديره للدعم

السخي من المساهمين للصناديق الاستئمانية. وأوضح بشكل عام أهم الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد، واستمرار إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً، والجهود المبذولة لتعزيز العلاقات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات الأخرى المعنية بالتعاون التقني فيما يتعلق بالتجارة، وخاصة بهدف دعم التعاون على الصعيد الميداني. وفيما يتعلق بإمكان استمرار الدعم المالي لبرامج الأونكتاد المختارة في مجال التعاون التقني، أكد على الحاجة إلى أن تقدم الفرقة العاملة توصية إلى المجلس بشأن ترتيبات فيما يتعلق بتقرير رسوم سنوية للمحافظة عليها، وذلك كمصدر، بين مصادر أخرى، للتمويل، من أجل تأمين استمرار القدرة المالية لهذه البرامج.

٣- وفيما يتعلق بالبند ٤ (أ) من جدول الأعمال المتعلق ببرنامج تقييم قانون المنافسة وسياستها، عرض بإيجاز استنتاجات خبير التقييم المستقل، والتوصيات المتخذة فيما يتعلق بأولويات البرنامج وتوجيهه في المستقبل، كما وردت في الوثيقة TD/B/WP/119. وأخيراً، في إطار البند ٤(ب) بشأن متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية، لفت نظر الفرقة العاملة إلى استراتيجية النقاط التجارية، حسبما وردت في الوثيقتين TD/B/WP/120 وTD/B/WP/120/Add.1، وإلى الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة لتنفيذ الولايات المختلفة التي عهد بها إليها منذ إنشاء برنامج النقاط التجارية، والتي وردت في الوثيقة TD/B/WP/121.

٤- وأكدت المتحدثة باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (غواتيمالا) على الأهمية التي تعلقها مجموعتها على مسألة التعاون التقني وعلى ضرورة تحقيق توازن بين المناطق. وأعربت عن قلقها إزاء التناقص المستمر للانفاق في منطقتها. وأشارت مع ذلك إلى أن هناك أنشطة في الطريق، وأعربت عن أملها في أن توفر الموارد اللازمة لاتاحة تنفيذ الأنشطة المخطط لها. وأعربت عن ارتياحها لروابط التعاون الوثيق القائم بين الأونكتاد والوكالات الأخرى، وأكدت على أهمية التنسيق. وفيما يتعلق بالامكانيات المالية لمواصلة برامج الأونكتاد المختارة في مجال التعاون التقني، قالت إنه ينبغي أن نكون واقعيين بشأن ما يمكن توقعه من البلدان النامية. وأضافت، فيما يتعلق بتقييم البرنامج الخاص بقانون المنافسة وسياستها، أنه ينبغي للفرقة العاملة أن تسعى إلى إيجاد حلول، بغية تأمين المنافع لجميع البلدان النامية، وخاصة تلك التي هي في أمس الحاجة.

٥- وقال ممثل **فنلندا**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي**، إنه ينبغي لمن يركز التعاون التقني فقط على متطلبات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً وأن يكون محركه هو الطلب. ولا ينبغي للأونكتاد أن تعزز أنشطتها الخاصة للتعاون التقني، ويجب أن تركز أنشطتها على المجالات التي تجد فيها ميزة نسبية واضحة. وأكد على الحاجة إلى مزيد من التعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. وينبغي للأونكتاد في تنفيذ أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني أن تضمن عدم حدوث منافسة مع القطاع الخاص. وأكد، فيما يتصل بالتقييم، على الحاجة إلى عمليات تقييم منتظمة لمشاريع التعاون التقني المختلفة، وينبغي أن تشمل هذه التقييمات تحليلاً لتأثير هذه المشاريع. وينبغي، في هذا الصدد، أن تكون المشاريع خاضعة لمحاسبة التكاليف، وينبغي مواصلة بحث المنشورات بدقة. واقترح أن يتخذ الأمين العام للأونكتاد خطوات لاقامة آلية تنسيق للتعاون التقني. وفيما يتعلق بخطة السنوات الثلاث المتجددة، أوضح أنه يجب التمييز بين المشاريع الطويلة الأجل وتلك القصيرة

الأجل. وأعرب أخيراً عن قلقه إزاء توزيع موارد التعاون التقني وإزاء تناقص نصيب أقل البلدان نمواً، وطلب اتخاذ خطوات لمعالجة هذا الوضع.

٦- وقال ممثل **مصر** إن بلده يعلق أهمية كبيرة على التعاون التقني **للأونكتاد** وأعاد التأكيد على ضرورة الاستمرار في تكييف هذا التعاون وفق حاجات البلدان النامية، أخذاً في الاعتبار الوضع المالي في تلك البلدان. وفي هذا السياق، ينبغي ضمان الاستدامة المالية دون أي تمييز فيما بين البلدان النامية. وأعرب عن قلقه إزاء الانخفاض الحاصل في الميزانية الإجمالية المخصصة للتعاون التقني وإزاء الانخفاض المتواصل في مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن موارد الأونكتاد المخصصة للتعاون التقني ينبغي زيادتها للوفاء بالطلبات والحاجات المتزايدة للبلدان النامية، وأضاف أن الانخفاض في نصيب الموارد المخصصة للتعاون التقني، الذاهب إلى المنطقة الأفريقية، غير مقبول. وأعرب عن تقديره للاتحاد الأوروبي وللمانحين الآخرين للدعم الذي يقدمونه للأنشطة المفيدة جداً التي يضطلع بها الأونكتاد. وأخيراً، أعرب عن قلقه إزاء التوزيع الجغرافي غير المتوازن للخبراء والخبراء الاستشاريين المشاركين في تنفيذ مشاريع التعاون التقني، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بين البلدان المتقدمة على حد سواء. وقال إنه ينبغي أن تشارك البلدان النامية أكثر فأكثر، وينبغي أن يزيد نصيب الخبراء من البلدان النامية.

٧- وقال ممثل **كينيا** إن حكومة بلده تولي أهمية فائقة لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني. وإن من الأمور المشجعة رؤية أن الصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً قد بلغ الهدف المحدد وهو ٥ ملايين دولار أمريكي. وأعرب عن تقديره لأولئك المانحين الذين ساهموا في الصندوق الاستئماني وحث المانحين الآخرين على أن يفعلوا بالمثل. وأعرب عن أمله في أن يجري بانتظام تجميم موارد الصندوق الاستئماني بغية جعل التعاون التقني للأونكتاد قابلاً للتنبؤ به ومستداماً بقدر أكبر. وأعرب عن خيبة أمله الشديدة للانخفاض الحاصل في الموارد المتاحة للتعاون التقني وخصوصاً لانخفاض نصيب أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وقال إن هذه الحالة المثيرة للمخاوف تسير في اتجاه معاكس للسياسة المعلنة لاستراتيجية الأونكتاد بخصوص التعاون التقني، وحث المانحين على أن يبذلوا جهوداً إضافية لعكس اتجاه الانخفاض. وأعرب عن قلقه لعدم التوافق بين بعض التركيبات الخاصة والبرامج الحاسوبية الجاهزة المستخدمة في برامج الأونكتاد المتعلقة بالتعاون التقني. وفيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأقل البلدان نمواً، أعرب عن شكوكه في كون المعالجة المتعددة القطاعات لهذه المسألة، المتفق عليها في ميدراند، تؤدي مهمتها. وذكر أن حالة مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بعملية التوظيف تثير القلق بوجه خاص وأن وفده ينوي إثارة المسألة مع المجلس. وأخيراً، قال إن مؤشرات الأداء تشكل أدوات مفيدة، لكن المتغيرات والمبادئ التوجيهية المراد استخدامها ينبغي الاتفاق عليها.

٨- وأحاط **نائب الأمين العام للأونكتاد** علماً بالقلق المعرب عنه فيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي للموارد وقال إن من الضروري إجراء حوار أكثر تنظيماً بين المانحين والمستفيدين. فمع أن أنشطة التعاون التقني تموّل من موارد خارج الميزانية، فإن الميزانية العادية مطالبة باستمرار بمساعدة هذه الأنشطة. ومن الصعب إجراء تمييز واضح المعالم بين الأنشطة الممولة من الميزانية العادية والأنشطة الممولة من خارج الميزانية. غير أن هذا الأمر لا يُعتبر

مشكلة كبيرة نظراً لأن الأنشطة الأولى والثانية كانت دائماً مكملة بعضها بعضاً. وقال إنه يشارك في وجهة النظر المتعلقة بضرورة عكس الاتجاه الذي سلكه برنامج التعاون التقني للأونكتاد، ولو أنه أكد على صعوبة إيجاد توازن صحيح بين الأنشطة التي يكون دافعها الطلب والتي تعتمد على الالتزامات من المانحين. وأضاف أن ثمة حاجة إلى تحديد منهجية ملائمة والانتقال نحو البرمجة المعمّقة.

٩- وقال إن الأثر العملي الذي يترتب على السير نحو إعداد ميزانية مبنيّة على النتائج هو ضرورة التركيز بقدر أكبر على أثر التعاون التقني، وإن الأونكتاد يقوم بالتشاور مع وكالات أخرى معنية بالتنمية حول هذه المسألة. وفيما يتعلق بتقييم قانون المنافسة وبرامج السياسات، قال إن المقيِّم المستقل حاول، بناء على طلب الأمانة، قياس الأثر أكثر ما يمكن.

قانون وسياسات المنافسة

١٠- أطلع **رئيس وحدة البرنامج والتخطيط والتقييم** الفريق العامل على المناقشات الجارية في الأمم المتحدة وخارجها عن تخطيط وتقييم البرامج الموجهين إلى النتائج. وأبرز أهمية أن يجري تخطيط البرامج والمشاريع بأهداف واضحة ومع وضع التقييم اللاحق في الأذهان منذ البداية. وقال إنه مع أن أمانة الأونكتاد ما فتئت تستخدم لهذا الغرض أدوات من قبيل الاطار المنطقي، فإنها عازمة على المضي في ذلك بصورة أكثف، والواقع أنه كان لها دور رائد في الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأبرز الدور الواقع على الدول الأعضاء، المانحة منها والمستفيدة على السواء، في التأكد من استخدام هذه الأدوات، وفي رصد الاعتمادات اللازمة لأنشطة التقييم، وفي تحديد مؤشرات الأداء المناسبة. وأكد أن وحدته ستواصل توفير المشورة في هذا المسعى، والتشجيع على استخدام الاطار المنطقي في الأمانة سواء على صعيد البرنامج أو صعيد المشاريع المنفردة.

١١- وقدم **المقيّم المستقل** البروفسور ب. جونز تقريره فلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة ملموسة في طلب المساعدة التقنية في مجال قانون وسياسات المنافسة، كما أن احتياجات البلدان المتلقية قد انتقلت من الحلقات الدراسية التمهيدية إلى التدريب المفصل لمواءمة الأحوال المحلية. وقال إن مفهوم البرنامج وتصميمه أقرب اليوم إلى الظروف القائمة منه في أي وقت مضى منذ إنشائه، وأنه قد أصبح معبرا عن ازدياد التحرير والخصخصة في الاقتصادات. وذكر أن المستفيدين ينظرون بتقدير عام إلى نوعية المساعدة، كما أن الأثر الإيجابي لهذه المساعدة يتجلى في التقدم الذي أحرزته بلدان متلقية كثيرة في انشاء هيئات راعية للمنافسة. ومن المزايا الأخرى التي حققها البرنامج تأثيره الايجابي في توجيه تفكير قطاعات الأعمال نحو المنافسة، مساعدا بذلك على الترويج لـ "ثقافة المنافسة". ورغم أن بالامكان تحسين عدد من سمات البرنامج على النحو الموضح في توصياته، مثال ذلك عن طريق الاستخدام الأكثف لدراسات الحالات الافرادية في الحلقات الدراسية، فإن أداء البرنامج كان بصورة عامة أداءً حسناً في السنوات الأخيرة.

١٢- وقال ممثل **فرنسا** إن بلده يعلق أهمية كبيرة على قضية قانون وسياسات المنافسة، وأن الأونكتاد ينبغي أن يولي هذه القضية مزيدا من الاهتمام. وفيما يتعلق بإمكان إنشاء مركز تدريب إقليمي في أفريقيا، كما جاء في الفقرة ٩٣ من وثيقة التقييم (TD/B/WP/119)، فإنه يقترح النظر في اتخاذ جنيف موقعا بديلا لانعقاد الحلقات الدراسية.

١٣- ودعا ممثل **اليابان** إلى أن يجري بصورة أكثر تواترا استكمال وتنقيح "دليل السلطات المعنية بالمنافسة" في صفحة البرنامج على الإنترنت، وإلى تضمين الدليل مزيدا من المعلومات التاريخية عن كل بلد. وأيد التوصية الواردة في الفقرة ٩٠ من وثيقة التقييم والداعية إلى زيادة شفافية المعايير، وأعرب عن استعداد بلده للمشاركة في هذا الجهد. وفيما يتعلق بمركز التدريب الإقليمي في أفريقيا، طلب توفير مزيد من المعلومات المحددة، مثلا عن ما هي البلدان المستهدفة، ومجال التغطية، والموارد المطلوبة.

١٤- ورحب ممثل **المملكة المتحدة** بالتوصية الواردة في الفقرة ٩١ من وثيقة التقييم، والداعية إلى توطيد التعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة من خلال تبادل المعلومات عن المشاريع، ولكنه أعرب عن خشيته من سلوك نهج مسرف في البيروقراطية. وقال إنه يكفي إدراج المعلومات عن المشاريع على شبكة الإنترنت. وأيد التوصية الواردة في الفقرة ٨٨ والداعية إلى إعطاء أولوية وإن تكن غير عالية لترتيبات إلحاق موظفين من البلدان النامية بالعمل لفترة من الزمن في هيئة راسخة القدم من الهيئات الراعية للمنافسة. وقال إن هذه التوصية تتمشى مع الخبرة المكتسبة في بلده. أما عن مركز التدريب الإقليمي في أفريقيا، فإنه يرى وجوب قيام فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات المنافسة بتقصي ودراسة خيارات بديلة.

الجلسات غير الرسمية

١٥- واصلت الفرقة العامة نظرها في البندين ٣ و٤ في جدول الأعمال في جلسات غير رسمية.

إجراء اتخذته الفرقة العاملة

١٦- في ما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال، قالت **الرئيسة** في الجلسة الختامية في ١ تشرين الأول/أكتوبر إنه تعذر التوصل إلى نتيجة متفق عليها بشأن هذا البند. غير أنه اتفق على ضرورة اتباع نهج متكامل إزاء مسألة ضمان الاستدامة المالية لبرامج التعاون التقني الثلاثة المعنية. واتفق أيضاً على الإعراب عن التقدير لحكومة المملكة المتحدة على تقديمها مساهمة للأونكتاد بصدد محاسبة التكاليف التجريبية للبرامج الفرعية الثلاثة. وقالت إنها ستقدم إلى المجلس تقريراً عن مناقشات الفرقة العاملة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال يوجز كل ما طرح من آراء وأعرب عنه من قلق.

١٧- وفي ما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، اعتمدت الفرقة العاملة في جلستها الختامية مقرراً بشأن تقييم برامج التعاون التقني (للاطلاع على نص المقرر، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

١٨- افتتح السيد حسن الدين حمزة (ماليزيا)، نائب رئيس ومقرر الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والثلاثين، الدورة الرابعة والثلاثين للفرقة العاملة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٩- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة (الافتتاحية) الـ ١٣٢، السيدة أنجيلينا كاتالينا (الفلبين) رئيسة لها والسيد بافل شروبك (سلوفاكيا) نائباً للرئيسة ومقرراً.

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٠- أقرت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الـ ١٣٢ أيضاً، جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والثلاثين (TD/B/WP/116). وفيما يلي جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها

٤- تقييم برامج التعاون التقني: قانون المنافسة وسياستها:

(أ) قانون المنافسة وسياستها؛

(ب) متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية؛

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للفرقة العاملة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للفرقة العاملة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢١- أقرت الفرقة العاملة في جلستها العامة الختامية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والثلاثين (انظر المرفق).

هاء - اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٢- اعتمدت الفرقة العاملة في جلستها العامة الختامية مشروع تقريرها (TD/B/WP/L.92 وAdd.1) وأذنت للمقرر أن يكمل التقرير في ضوء أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للفرقة العاملة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض باب الأونكتاد في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

٤- استعراض برنامج عمل الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ في ضوء نتيجة الدورة العاشرة للمؤتمر

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للفرقة العاملة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

المرفق الثاني

الحضور*

١- كان ممثلاً في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد الأعضاء في الفرقة العاملة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أوروغواي
إيران (جمهورية - الإسلامية)
البرازيل
بلغاريا
تركيا
سلوفاكيا
الصين
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
كينيا
ماليزيا
مصر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

٢- كان ممثلاً في الدورة بصفة مراقب الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد غير الأعضاء في الفرقة العاملة:

الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
استراليا
ألمانيا
أوغندا
إيطاليا
البرتغال
بوروندي
بيلاروس
الدانمرك
سلوفينيا
سويسرا
شيلي
فنلندا
كوبا
كولومبيا
مدغشقر
المكسيك
نيجيريا
نيوزيلندا

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/WP/INF.41.

٣- مثلت في الدورة المنظمة الحكومية الدولية التالية:

منظمة المؤتمر الإسلامي

٤- ومثل في الدورة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

- - - - -